

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود من ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)
مناقشة موضوعية بشأن مواضيع البنود؛ تقديم مشاريع
القرارات المقدمة تحت جميع بنود نزع السلاح والأمن
الدولي والنظر في تلك المشاريع

السيد باتورج (بولندا) (تكلم بالانكليزية): بما أني
سأتكلم للمرة الأولى في هذه الجلسة من جلسات اللجنة
الأولى، أود أن أهنئكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة
اللجنة.

وأقدم، باسم كندا وبولندا مشروع القرار
A/C.1/55/L.18، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث
وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك
الأسلحة".

تظل الغايات الرئيسية لهذا المشروع هي نفس غايات
مشاريع القرارات التي اعتمدت في السنوات السابقة، وهي
بالتحديد التأكيد على عزم المجتمع الدولي على تحقيق الحظر
الفعال على استحداث وإنتاج وحياسة ونقل وتخزين

واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها، ودعم العمل
المتواصل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
الموجودة في لاهاي لكي تنفذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
لذلك، يثير المشروع القضايا الأكثر أهمية المتصلة بتحقيق
الأهداف الرئيسية للاتفاقية.

يؤكد المشروع ضرورة تحقيق التزام عالمي بالاتفاقية،
ويطلب إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية
أن تقوم بذلك بدون إبطاء.

ويحيط علما مع التقدير بالعمل المتواصل الذي تقوم
به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق الهدف والغاية
من الاتفاقية ويؤكد على أهمية منظمة حظر الأسلحة
الكيميائية في التحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقية، فضلا
عن الدعوة إلى التحقيق الفعال لجميع أهدافها في الوقت
المناسب.

ويؤكد المشروع أيضا على الأهمية الحيوية التي
ينطوي عليها تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية والامتثال لها على
نحو كامل وفعال، ويحث جميع الدول الأطراف في الاتفاقية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما لوحظ العمل المتواصل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتم الإعراب عن الدعم التام لذلك العمل.

وأؤكد على أنه قد ساد خلال المناقشات التي أجراها أعضاء اللجنة الأولى مناخ جيد جدا واتسمت تلك المناقشات بالصراحة والتأييد. وبفضل هذا المناخ العملي وتصرف جميع الوفود بصورة إيجابية تم وضع الأساس الصحيح لاعتماد مشروع القرار المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" دون تصويت.

وما برحت الرغبة في التعاون والتفاهم المتبادل والبحث من أجل التوصل إلى التوافق في الآراء تمثل الأهداف الرئيسية لمساعي الكنديين والبولنديين في عملية إعداد مشروع هذا القرار.

وباسم كندا وبولندا أعرب، عن الشكر لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات لما أبدته من تفهم وما قدمته من مدخلات لها قيمتها وتأييدها الذي أعربت عنه خلال عملنا المشترك. هذا المناخ الإيجابي والدعم المعرب عنه لحظر الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن المساهمات والأفكار القيمة التي قدمتها الوفود، وكلها عناصر سوف أذكرها في لاهاي.

وأود أن أؤكد أن التأييد الذي أعرب عنه أعضاء اللجنة الأولى والأمم المتحدة قد خلقا حافزا هاما إيجابيا لمواصلة جهودنا الرامية إلى تنفيذ جميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومن ثم المضي قدما نحو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

وأخيرا، أعرب عن الشكر لوفد كندا لدعمه المتواصل وتعاونيه القيم في عملية إعداد مشروع القرار هذا.

السيد لي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن التقدير لمثل بولندا لتقديمه مشروع القرار

على الوفاء بالكامل وفي الوقت المناسب بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وعلى دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أنشطتها المتعلقة بالتنفيذ.

ويشدد المشروع على أن من الهام بالنسبة للاتفاقية أن يكون جميع الحائزين للأسلحة الكيميائية، أو مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، أو مرافق استحداث الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الدول التي سبق أن أعلنت عن حيازتها لهذه الأسلحة، من بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وترحب بالتقدم المحرز تحقيقا لذلك الغرض.

وفي المشروع نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبتوقيع اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة وفقا لأحكام الاتفاقية. واقترحنا أيضا أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين البند المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

إن مشروع القرار لا يشير أو يبحث أو يقيّم أية قضايا تتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية. وثمة توافق في الآراء واسع النطاق بين الوفود في اللجنة الأولى مفاده أن القضايا المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية سوف تناقش برمتها في لاهاي، في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويسرني بالغ السرور أن أبلغ اللجنة بأن مشروع هذا القرار حظي على تقدير ودعم جميع الوفود التي شاركت في الأعمال التحضيرية المكثفة التي أجريت في الأيام الأخيرة.

وأعربت الوفود أيضا عن تفهمها وتأييدها للمشروع والممارسة المعمول بها والتي بمقتضاها تقدم كندا وبولندا مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويؤكد العمل المنجز كامل دعم وإصرار الوفود على تحقيق حظر فعال على استحداث، وإنتاج، وحيازة، ونقل

عدم انتشار الأسلحة النووية. وتمكنت تلك الدول من تقييم النتائج التي تحققت خلال الفترة من عام ١٩٩٥، بما في ذلك تنفيذ الدول الأطراف للالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة، وتحديد المجالات والسبل التي يمكن من خلالها السعي إلى إحراز التقدم في المستقبل، بما في ذلك تعزيز تنفيذ أحكام المعاهدة وإبراز طابعها العالمي.

إن الاستعراض المتوازن لتنفيذ أحكام المعاهدة منذ تمديدها في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، والاتفاق بشأن الخطوات الواقعية والعملية لزيادة تعزيز عملية نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، وتعزيز التعاون في مجال تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فضلا عن الاتفاق بشأن تحسين فعالية عملية الاستعراض المحسنة للمعاهدة، كلها في الواقع إنجازات رائعة.

ورغم أن البيئة السياسية لم تكن ملائمة لاستعراض ناجح للمؤتمر، بسبب عدم حدوث أنشطة ملحوظة في ميدان نزع الأسلحة النووية خلال الفترة التي أعقبت تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، فإن النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر تمثل نجاحا فاق توقعات الجميع تحقق بعد عناء.

وبما أنني تشرفت بإدارة دفة أعمال مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة، فأعتقد أن من الملائم أن ترحب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بالنتائج التي توصلت إليها الدول الأطراف في المعاهدة في ذلك المؤتمر. ولهذا، عقد وفدي العزم على تقديم مشروع قرار إجرائي يمكن الجمعية العامة من الترحيب بالوثيقة الختامية للمؤتمر التي اعتمدت بتوافق الآراء. وإنني بتقديم مشروع القرار، أسير على الممارسة المتبعة في الماضي.

لقد أجرى وفدي مشاورات على نطاق واسع بشأن مشروع القرار، وأتقدم بالشكر لجميع الوفود على تعاونها معنا. وأود أن أسجل أيضا أن وفودا كثيرة أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار وتكرمت

المعروض على اللجنة. ويركز مشروع القرار بصورة جيدة على دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق أهداف ومقاصد الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، يتصدى مشروع القرار لقضيي العالمية والامتثال بطريقة تطلعية.

تحتل اتفاقية الأسلحة الكيميائية مكانة فريدة بين معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وتسعى إلى حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد بأن تنفيذها بنجاح سوف يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة الكيميائية في سائر أرجاء العالم، ومن ثم يساهم في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحرير العالم من أسلحة الدمار الشامل الأخرى. لذلك، يؤيد وفدي مشروع القرار الهام هذا ويعرب عن أمله في أن يعتمد المشروع بتوافق الآراء، على غرار ما حدث في العام الماضي.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): طلب

وفدي الكلمة ليعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.7 بشأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

كان هذا هو المؤتمر الاستعراضي الأول منذ أن مددت المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى وعلى إثر العملية التحضيرية التي بدأت في نيسان/أبريل ١٩٩٧، اجتمعت ١٥٨ دولة من الدول الأطراف في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذه السنة بغرض استعراض عمل المعاهدة، آخذة في الاعتبار المقررات والقرارات التي اعتمدها مؤتمر عام ١٩٩٥ للاستعراض والتمديد.

النتيجة التي توصل إليها مؤتمر عام ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروفة على نطاق واسع. لقد توصلت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توافق تام في الآراء بشأن وثيقة ختامية تعرض مداولاها بشأن ماضي المعاهدة ومستقبلها - وكانت هذه هي المرة الأولى التي أقدمت فيها تلك الدول على هذا العمل منذ ١٥ عاما والمرة الثالثة في تاريخ عملية استعراض معاهدة

تأجيل قرار نشر نظام وطني للدفاع بالقذائف، لم يتم التخلي عن تلك الخطوة، ولا يزال يجري الدفع بها قدماً. إن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي أبرزت على مدى سنوات عديدة التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين، تتعرض لخطر التقويض. وإذا حدث ذلك، فلن يوجد بعد الآن الأساس الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي، وسوف يزداد الإحساس بانعدام الأمن والريبة، وسوف تعاني عملية نزع السلاح من الركود بل وربما تتجه إلى الاتجاه المعاكس، مما يؤدي إلى سباق تسلح عالمي جديد.

تتضمن الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ موجز للحالة المتعلقة بتزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية منذ مؤتمر الاستعراض في عام ١٩٩٥. وتحدد الوثيقة برنامج العمل في تلك المجالات لفترة السنوات الخمس القادمة كي تستخدم كدليل إيجابي لتعزيز أعمالنا في المستقبل.

وأثناء المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أصدرت الدول الخمس الكبرى الحائزة لأسلحة نووية بياناً ذكرت فيه تفاصيل موقف مشترك عام بشأن مجالات نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعهدت تلك الدول أيضاً ألا تستهدف أسلحتها النووية الوطنية أية دولة أخرى. وكان هذا واحداً من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح المؤتمر.

وبغية تحقيق هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية في موعد مبكر من القرن الجديد، لا بد أن نتغلب على العوامل السلبية ونكفل تحرك عملية نزع السلاح قدماً في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، يعتقد الوفد الصيني أن من الأهمية البالغة أن تسعى كل الدول جاهدة لمراعاة المبادئ والخطوات المحددة التالية: أولاً، ينبغي أن تتحمل الدول التي

بفسح المجال لوفدي لكي يجري المشاورات وينجز مشروع القرار. وأعرب عن التقدير لتعاون هذه الوفود وأتقدم لها جميعاً بخالص الشكر.

مشروع هذا القرار موجز، ويتضمن منطوقه فقرة واحدة. وباعتماد مشروع القرار ترحب الجمعية العامة باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بتوافق الآراء، في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، بما في ذلك وعلى نحو خاص الوثيقتين الواردتين في المجلد الأول، الجزء الأول المعنونين "استعراض سير المعاهدة مع مراعاة المقررات والقرار التي اتخذها مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها" و "تحسين فعالية عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة".

وأود أن أؤكد، جرياً على ممارسات الماضي، على أن مشروع القرار المعروض على أعضاء اللجنة في هذه السنة لا يتضمن أية إشارة إلى العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض التالي، المقرر أن تبدأ في عام ٢٠٠٢. فهذا موضوع قرار سوف يطرح على الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، إثر مشاورات تجري فيما بين الدول الأطراف في المعاهدة.

ووفدي على دراية تامة بأنه توجد بيننا دول ليست أطرافاً في المعاهدة. ويعرب وفدي عن أمله في أن تسمح هذه الدول، بالرغم من مواقفها، باعتماد مشروع القرار دون تصويت. غير أنه لو طُلب إجراء تصويت، فيرجو وفدي بإخلاص من الدول الأطراف في المعاهدة، التي تمثل الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي، أن تصوت تأييداً لمشروع القرار.

السيد هو زياودي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أدلي بكلمة لأعرب عن آرائني بشأن نزع السلاح النووي. فيما يتعلق بالأمن الدولي، حدثت مؤخرًا سلسلة من التطورات السلبية أثارت القلق لدى الشعوب المحبة للسلام إزاء احتمالات نزع السلاح النووي. وبالرغم من

لديها أكبر ترسانات نووية مسؤوليتها الخاصة والأساسية عن نزع السلاح النووي؛ وينبغي أن تخفض بدرجة كبيرة وعلى نحو لا رجعة فيه ترساناتها النووية. وينبغي أن تسحب البلدان التي لديها أسلحة نووية متطورة جميع أسلحتها النووية وتعيدها إلى أراضيها. وينبغي إلغاء سياسات وممارسات المظلة النووية وتقاسم الأسلحة النووية.

ثانياً، ينبغي أن تتعهد جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، تعهداً لا لبس فيه ودون قيد أو شرط، بألا تكون البادئة في استخدام أسلحة نووية وألا تستخدم أسلحة نووية أو تهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي لهذه الدول أن تبرم صكاً قانونياً دولياً ملزماً يقضي بذلك.

ثالثاً، لن يكتب النجاح لتعزيز تدابير ذات صلة بترع السلاح النووي ما لم يتم ضمان الاستقرار الاستراتيجي الدولي، وأهم شيء الآن، في هذا الصدد، هو مراعاة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مراعاة صارمة، ولا بد أن تمثل البلدان المعنية لهذه المعاهدة ولصكوك قانونية أخرى حتى يتم التوصل إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، لا بد أن تمتنع تلك البلدان عن إجراء البحوث في نظام دفاع نووي وتطويره ونشره يكون من شأنه أن يقوض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين وأن تمتنع عن مساعدة بلدان أخرى في الحصول على نظام كهذا. وينبغي أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وذلك بنشر أنظمة وتكنولوجيا متقدمة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية وتقويض سيادة بلدان أخرى وسلامتها الإقليمية. ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يرم، عن طريق التفاوض، صكاً قانونياً يمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي منعا تاماً ويمنع عسكرة الفضاء الخارجي.

رابعاً، ينبغي أن تسعى جميع البلدان جاهدة على حث البلدان التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار

خامساً، ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقوم، استناداً إلى تعهداتها بألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية، بإبرام اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية. ويوضح التاريخ أن المجتمع الدولي بدأ أولاً بوضع معاهدات تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية قبل الدخول في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية أو اتفاقية للأسلحة البيولوجية. وعلى نفس المنوال، وبغية القضاء التام على الأسلحة النووية ينبغي أن نبدأ بحظر استخدام الأسلحة النووية.

سادساً، وعلى أساس النقاط الخمس المذكورة آنفاً، وعلى أساس مبادئ المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي الدولي وضمان تمتع جميع البلدان بأمن غير منقوص، ينبغي أن تبدأ في مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية بشأن التحريم الكامل للأسلحة النووية.

والصين مصرة على اتباع سبيل تعزيز كل القواعد والتدابير المذكورة آنفاً. وسوف يعمل وفدي أيضاً، تمشياً مع هذا الموقف المبدئي، على دعم جميع الاقتراحات التي تشجع التوصل في وقت مبكر إلى قيام عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى هذا الأساس سوف نقرر موقفنا حينما نصوت على مشاريع القرارات المعنية بترع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نحن الآن في المرحلة الثانية من عملنا - وبالتحديد، مرحلة المناقشة الموضوعية

لديها أكبر ترسانات نووية مسؤوليتها الخاصة والأساسية عن نزع السلاح النووي؛ وينبغي أن تخفض بدرجة كبيرة وعلى نحو لا رجعة فيه ترساناتها النووية. وينبغي أن تسحب البلدان التي لديها أسلحة نووية متطورة جميع أسلحتها النووية وتعيدها إلى أراضيها. وينبغي إلغاء سياسات وممارسات المظلة النووية وتقاسم الأسلحة النووية.

ثانياً، ينبغي أن تتعهد جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، تعهداً لا لبس فيه ودون قيد أو شرط، بألا تكون البادئة في استخدام أسلحة نووية وألا تستخدم أسلحة نووية أو تهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي لهذه الدول أن تبرم صكاً قانونياً دولياً ملزماً يقضي بذلك.

ثالثاً، لن يكتب النجاح لتعزيز تدابير ذات صلة بترع السلاح النووي ما لم يتم ضمان الاستقرار الاستراتيجي الدولي، وأهم شيء الآن، في هذا الصدد، هو مراعاة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مراعاة صارمة، ولا بد أن تمثل البلدان المعنية لهذه المعاهدة ولصكوك قانونية أخرى حتى يتم التوصل إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، لا بد أن تمتنع تلك البلدان عن إجراء البحوث في نظام دفاع نووي وتطويره ونشره يكون من شأنه أن يقوض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين وأن تمتنع عن مساعدة بلدان أخرى في الحصول على نظام كهذا. وينبغي أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وذلك بنشر أنظمة وتكنولوجيا متقدمة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية وتقويض سيادة بلدان أخرى وسلامتها الإقليمية. ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً أن يرم، عن طريق التفاوض، صكاً قانونياً يمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي منعا تاماً ويمنع عسكرة الفضاء الخارجي.

رابعاً، ينبغي أن تسعى جميع البلدان جاهدة على حث البلدان التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار

بشأن المواضيع التي تدرج تحت بنود جدول الأعمال، فضلاً عن تقديم مشاريع القرارات والنظر فيها. إنه برنامج مرن جداً. وبمقدور أي وفد يرغب في التكلم أن يدلي بكلمة ويتطرق إلى أي موضوع مدرج في القائمة التي قدمناها للوفود.

هل يرغب أي وفد في الإدلاء بكلمة في هذه المرحلة؟

الحال ليس كذلك فيما يبدو.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.